العنف الزواجي الأسباب والمظاهر

إعداد

ميس صبيح خليل زكريا

مقدمة

تُؤكد المنظمة **الدولية** للمرأة "يونيغم" أن العنف الزواجي هو أشهر صور العنف المُوجّه ضد النساء في أماكن مختلفة **من العالم** في الوقت الحالي، فقد بلغت نسبة عمليات قتل النساء على أيدي أزواجهنّ ٥٠٪ من إجمالي عمليات القتل في بنغلادش كمثال[١]. وبناءً على مسوح أُجريت في ٣٥ بلداً في الفترة السابقة لعام ١٩٩٩، فإن التقديرات الخاصة بتعرّض النساء أو الفتيات للانتهاكات الجنسية سواء كنَّ أطفالاً أو مراهقات تتراوح ما بين 10 إلى ٢٧٪، على أنه ينبغي الإشارة إلى وجود انتشار الامتناع عن الإبلاغ عن العنف لأية جهة من الجهات. وتتراوح معدلات انتشار العنف الذي يمارسه الزوج تراوحاً كبيراً فيما **بين البلدان**؛ وحتى داخل البلد الواحد، حيث تُشير نتائج 80 بحثاً سكانياً تم إجراؤها في **50 بلداً** إلى أن نسبة النساء اللاتي تزوّجنَ من قَبْل في وقت من الأوقات؛ أو كان لديهنّ شريك وتعرّضنَ على الأقل لحادث عنف جسدي من شريك حالي أو سابق - تتراوح ما بين 10 إلى ٦٠٪. ووفقاً لدراسة أجرتها **منظمة الصحة العالمية حول عشرة بلدان**؛ فإن معظم مُمارسات العنف من قِبل شريك الحياة تعكس أنماطاً متكررة من سوء المعاملة بدلاً من كونها مجرد حوادث مُنعزلة، ويُؤكد **الباحثون الدوليّون والمصريّون** على حد سواء أن العنف ضد النساء متنوّعٌ وواسع الانتشار في مصر، فوفقاً للمسح الديمغرافي والصحّي **في مصر** لعام ٢٠٠٥؛ أفاد ٤٧٪ من النساء اللاتي تزوجنَ في أي وقت من الأوقات بأنهنَّ تعرّضنَ للعنف الجسدي منذ سن 15 سنة، وقد أشرنَ إلى الشريك الحميم (أي الزوج الحالي أو السابق) بوصفه مُرتكباً للعنف، فقد أشارت الكثير من **منظمات الدولة** التي تُعنى بقضية العنف الأسري ضد المرأة إلى أن ٩٠٪ من الحالات الواردة إليهم هي حالات **عنف زواجي ضد النساء**، حيث تُشير التقديرات إلى أن ما بين 15 إلى ٧١٪ من النساء تعرّضنَ لبعض أشكال العنف من قِبل شريك حميم في وقت ما خلال حياتهنّ[٢]. هذا وتُشير إحصائيات **الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة** إلى أن **نسبة المصريات اللاتي تعرّضنَ للعنف الزواجي** من قِبل أزواجهنّ بلغت ٤٦٪، واللاتي تعرّضنَ للعنف النفسي ٤٣٪، والعنف البدني ٣٢٪، والعنف الجنسي ١٢٪[٣].

وتُمثّل جرائم **العنف الأسري** خطورةً كبيرةً على المجتمع، نظراً لما تتركه في نفوس أفراد الأسرة من أثرٍ بالغ يهدّد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة، ويأخذ سلوك العنف الأسري صوراً شتى؛ فهو يتدرّج من الضرب والجَرح البسيط ليبلغ ذروةَ جسامته في القتل، وخاصة ذلك النوع الذي يُرتكَب عمداً أو يتحقّق متجاوزاً القصد. ومن أجل ذلك كانت جرائم العنف الأسري جديرةً باهتمام الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة كعلم الإجرام وعلم الاجتماع وعلم النفس؛ بهدف تحديد مفهوم سلوك العنف بصفة عامة والعنف الأسري خاصة، وموقف المُشرّع المصري إذا ما ارتُكبَ العنف في محيط الأسرة الواحدة، والبحث عن تفسير علمي لهذا النمط من السلوك الإجرامي؛ بُغية الوقوف على أهم الأسباب التي تدعو بعض الأفراد إلى إتيان هذا النمط من السلوك دون غيرهم[٤]. ويُعتَبَر **العنف ضد الزوجات والأزواج** من أبرز أشكال العنف

---

[١] زينب بوقاع، "العنف ضد المرأة في الجزائر"، د.ن، الجزائر، د.ت، ص٢.

[٢] فرخندة حسن، "دراسة العنف ضد المراة في مصر"، ملخص النتائج، المجلس القومي للمرأة، مصر، القاهرة، ابريل، ٢٠٠٩، ص١٢-١٣.

[٣] الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة.

[٤] أحمد المجدوب، فادية أبو شهبة، ماجدة عبد الغني، "ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية"، التقرير الأول، "العنف الأسري، منظور اجتماعي وقانوني"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١.

الأسري شيوعاً، إلا أنهما يمثّلان ظاهرتَيْن مختلفتَيْن من عدة أوجه: كمياً وكيفياً ودفاعياً، فمن حيث النسبة فالأول أكثر انتشاراً، ومن حيث الشِّدّة فالأول أكثر شِدّة أيضاً ويُسبّب أضراراً أكبر. أما من حيث طبيعة الدوافع المؤدّية إليه؛ فإن الثاني يكون ذا طابع دفاعي عادة، ولكن هناك ثمّة عناصر مشتركة بينهما؛ وإن كان هناك طابع متفرّد لكل نوع منهما يجب الاعتراف به[١]، **ولعل هذه الأسباب وراء اختيار الباحثة للظاهرة الأولى (العنف ضد الزوجات) بالتحديد لتكون محور البحث الرّاهن؛ والذي يمثّل جزءاً من دراسة تحمل عنوان "دوْر المجتمع المدني في مُواجهة العُنف الزَّواجي: دراسة حالَة لعيّنة من المؤسَّسات العاملة في مجال العُنف ضدَّ المرأة".**

وفي ضوء ذلك؛ تمثّلت إشكالية البحث الرّاهن في الكشف عن أسباب وأشكال العنف الزواجي ضد المرأة أثناء المقابلات الميدانية المتعدّدة التي أجرتها الباحثة.

وتمخّضت هذه الصّياغة الإشكالية للبحث الرّاهن عن التساؤلَيْن التاليَيْن:

١- ماهي العوامل والأسباب التي تؤدي أو تساعد على حدوث السلوك العنيف من قِبل الزوج ضد زوجته في المجتمع المصري؟.

٢- ما هي أشكال وصور العنف الزواجي ضد المرأة لمحاولة الكشف عن الجديد منها في المجتمع المصري؟.

أولاً: المفاهيم الأساسيّة والإطار النّظري والدّراسات السابقة للبحث

تناولت الدّراسة الأساسية عدداً من **المفاهيم الأساسية؛** وهي مفهوم المجتمع المدني "Civil Society"، ومفهوم العنف ضد المرأة "Violence Against Women"، ومفهوم العنف الزواجي "Marital Violence"، واستعانت بنظرية النوع الاجتماعي **"Gender Theory"**، ونظرية المسؤولية الاجتماعية **"Social Responsibility Theory"**، حيث تُساهم **نظرية النوع الاجتماعي** في إلغاء العنف ضد المرأة المبني على الجنس؛ من خلال مفهوم التمكين بأبعاده المختلفة (الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، ...إلخ)، بينما تركّز **نظرية المسؤولية الاجتماعية** على المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني تجاه النساء المعنّفات زواجيّاً؛ من خلال توعيَتهنّ بالحقوق والواجبات لإحداث التوازن، والدفاع عنهنَّ وتأهيلهنَّ كفئة ضعيفة أو مهمّشة من الفئات التي تسعى نظرية المسؤولية الاجتماعية بشكل أساسي إلى تمكينها وزيادة وعيها، وحماية حقوقها وتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها؛ عن طريق تحقيق الثقة والمساواة والمشاركة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لها، بالإضافة إلى إحساس المسؤولين والعاملين معاً بالمسؤولية نحو هدف المؤسسة؛ ونحو النساء اللاجئات إليها اللاتي يحتجنَ إلى المساعدة والمؤازرة، وتمكين العاملين فيها وتدريبهم والمشاركة فيما بينهم وزيادة وعيهم، والفهم الكامل للقضية المراد معالجتها وثقتهم بنجاح أهداف المؤسسة التي ينتمون إليها. وقد استعانت الباحثة بالعديد من **الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع؛** والتي بلغ عددها **٦٥** دراسةً عربية و **٢٥** دراسةً أجنبية.

---

[١] محمد الجوهري، علياء شكري (محرر)، "مجالات الرعاية الاجتماعية، قضايا نظرية وبحوث ميدانية"، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٩٤.

ثانياً: منهج البحث

استخدمَت الباحثة **منهج دراسة الحالة "Case Study"** لأربع من **المؤسّسات المصرية الغير حكومية والغير ربحية** العاملة في مجال مواجهة العنف ضد المرأة وعلاج النساء المعنّفات؛ والتي تعمل في مجال التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهذه المؤسسات هي: **مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون (CFD)** التي تتميّز بالدعم القانوني للمعنّفات زواجياً، **والجمعية المصرية للتنمية الشاملة (EACD)** التي تتميّز بالتمكين الاقتصادي للمعنّفات زواجياً، **والمؤسسة المصرية لتنمية الأسرة (EFFD)** التي تتميّز بوجود مركز للاستشارات الأسرية ووحدة للمشورة النفسية، و**جمعية نهوض وتنمية المرأة (ADEW)** التي تتميّز بوجود دار الضيافة "بيت حواء" الخاصة بها لإيواء المعنّفات زواجياً. كما استخدمت الباحثة بعض **أدوات المنهج الأنثروبولوجي** المتمثّلة في: دليل العمل الميداني "Field Guide" ليكون بمثابة موجّه للباحثة أثناء إجراء المقابلات وأثناء الملاحظة، وأداة الملاحظة "Observation"، والملاحظة بالمشاركة "Observation Participant"، والتسجيل الصوتي "Recording Voice"، والوثائق والسجلات Documents and Records، المقابلة المُتَعَمِّقَة "In-depth Interview" التي أُجرِيَت مع عدد من النساء المعنفات؛ بلغ عددهن ٩ حالات، إلى جانب إجراء مقابلة مع عدد ١٠ عاملين في هذه المؤسسات.

ثالثاً: نتائج البحث

سوف تقدّم الباحثة عدداً من النتائج **التي توصلت إليها الدّراسة؛ والذي يُعدّ هذا البحث جزءاً منها**، وهي تحمل عنوان **"دوْر المجتمع المدني في مُواجهة العُنف الزَّواجي: دراسة حالَة لعيِّنة من المؤسَّسات العاملة في مجال العُنف ضدَّ المرأة"**، وذلك فيما يخصّ عوامل وأسباب العنف الزواجي ضد المرأة وأشكاله وصوره، فجاءت النتائج كالآتي:

■ **النتائج الخاصة بالعوامل والأسباب المؤدّية إلى العنف الزواجي ضد المرأة**

كشفت الدراسة الميدانية الخاصة بالمؤسسات الأربع المدروسة في الدراسة الراهنة عن **العوامل والأسباب التي تؤدي أو تساعد على حدوث السلوك العنيف من قِبل الزوج ضد زوجته؛** والتي أمكن الباحثة تصنيفها إلى: **أسباب اجتماعية، وأسباب نفسية وعاطفية، وأسباب اقتصادية، وأسباب بيئية وتربوية، وأسباب ثقافية وتعليمية وعملية، وأسباب مستترة ومسكوت عنها؛ إما لحساسيّتها وخجل المعنفات زواجياً من التعبير عنها، أو لعدم اعترافهنّ بها كأسباب لتعنيفهنّ من الأساس، وأسباب تؤثر على العنف الزواجي ضد المرأة من حيث أنواعه وأشكاله، وأسباب اختبرتها الباحثة لتوقّعها التأثير على حدوث العنف الزواجي ضد المرأة أو عدمه؛** وهذه التصنيفات على النحو التالي:

١- أسباب اجتماعية؛ مثل:

- **سكوت الزوجة عن أي تصرّف حاد من قِبل الزوج،** لأسباب عديدة؛ منها استغلال الزوج لعدم وجود سند لها يحميها ويدافع عن حقوقها، فقد أكّدت **الحالة رقم (١)** على أن سكوت المعنفة زواجياً على عنف زوجها سبب في تعنيفها؛ في قولها: "سكوتي من أول سنين زواج هو السبب، لو مسكتتش من أول موقف عنف حصلي، مكنش حصل الّي حصل"، **واتّفقت** ثلاث مؤسسات من المؤسسات المدروسة على ذلك.
- **الزواج المبكر؛ فكلما كانت البنت صغيرة كلما وقع عليها العنف أكثر لعدم فهمها الكافي للعَلاقة الزوجية والحياة الأسرية،** فقد أرجعت **الحالة رقم (٨)** سبب مأساتها إلى زواجها المبكر؛ حين تزوجت في سن ١٤ سنة، **فتم استغلال الزوج لصغر سنها؛** حيث قالت: "هو كان مورّيني كل حاجة حلوة، مكنتش أعرف عنه أي حاجة، كان معرّفني إني أبصّ للدنيا دي إنها جنة، ملجأتش لحد من أهله"، * **وهنا نلاحظ إجماع المؤسسات الأربع في هذه**

النقطة، وقد عارض الاتجاه الراديكالي الذي انبثقت عنه **نظرية النوع الاجتماعي** ذلك، حيث أن ذلك يعكس عنف الذكر وسيطرته.

- **الزواج المتأخر؛** وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (١)،** حيث تعتبر **تأخّر سنّ الزواج لدى المرأة** في بعض الأحيان سبباً من أسباب زيادة العنف الزواجي ضدّها، فينخفض سقف تطلّعاتها، وترضى بأقل شيء. **بينما اختلفت** دراسة **(رولا أحمد مصطفى ياغي: ٢٠١٤)**[١] **مع نقطة اعتبار أن الزواج المتأخّر سبباً من أسباب العنف الزواجي، حيث** أقرّت أن العنف يقلّ كلما تقدّمت المرأة في العمر وتقدّمت قدرتها على المواجهة وإدارة شؤون حياتها، وقد يرجع ذلك بأن النساء في سن صغيرة قد تلجأ لطلب المساعدة من المؤسسة؛ في حين أن النساء في سن أكبر لديها اعتبارات أكثر تحفّظاً وخوفاً من اللجوء للمؤسّسات.
- **الزواج بالإجبار؛ لأن الزوجة بالأصل تكون رافضة لهذا الزواج، وبذلك يكون سبباً رئيساً في حدوث العنف الزواجي ضد المرأة بعد الزواج بالإجبار.** فقد تحدّثت **نظرية النوع الاجتماعي** عن المجتمعات الذكورية الأبوية والأسر التي تُشكَّل بناء على أوامر أبوية، فالأسرة برأيهم – تقوم بتنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار- مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي، كما طالبت بأن يكون للمرأة دوْراً فعّالاً في اتخاذ القرار.
- **العادات والتقاليد والعقل الشرقي المتحجّر والموروثات الخاطئة؛ التي تعطي الرجل السلطة للسيطرة على المرأة، والتفسيرات الخاطئة للنصوص القرآنية وللدين،** ويتضح ذلك **في كلام الحالة رقم (٧)؛** حين قالت: "مرضتش أشتكي عشان البنات، مينفعش أحبس أبو البنات، عشان سُمعِتْهم لما ييجوا يتجوزوا"، كما حاربت **نظرية النوع الاجتماعي** تقييد دخول النساء في المجال العام والتحكّم بهنّ، ومحاولات الرجال المحافظة على سيطرتهم وتحكّمهم في النساء من منطلق القوة النابعة من العقلية الذكورية، وخاصة أن هذه الثقافة هي التي تحدّد الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة والتقسيم النوعي للعمل داخل الأسرة وخارجها، مما جعل **نظرية النوع الاجتماعي** تطالب باستثارة الوعي بأهمية لفظ المعتقدات الخاصة بدونيّة المرأة.
- **القرابة بين الزوجَيْن، حيث اتّفقت العاملات رقم (٨) و(٧) و(٤) على تأثير درجة القرابة بين الزوجَيْن على زيادة العنف الزواجي ضد المرأة، حيث تكثر تدخّلات الأهل وتزيد من حدة المشاكل، بالإضافة إلى زيادة احتمالية إنجاب أطفال مشوّهين؛ والذي يؤدي وجودهم بحد ذاته إلى زيادة عنف الزوج ضد زوجته.** حيث يؤدي إنجاب أطفال مشوّهين إلى زيادة المسؤولية على الزوجَيْن وزيادة المشاكل بينهما بسبب ذلك، حيث أضافت **العاملة الأخيرة** أن ٩٠% من الحالات التي ترد إلى الجمعية أقرباء، واللاتي يطلبنَ المساعدة هم الزوجات، **لأن الزوج يحمّل الزوجة المسؤولية بأنها هي السبب في إنجاب هذا الطفل المشوّه، فتتحمل هي مسؤولية علاج هذا الطفل لأملها بتنمية قدراته للاعتماد على نفسه، فذكرت العاملة رقم (٤):** "القرابة بتزيد العنف، بالنسبة للي إحنا شفناه؛ القرايب بتبقى مشاكلهم أكثر"، وظهر ذلك في كلام **الحالة رقم (٢)؛** حيث قالت: "هو قريبي، في قرابة، زواج القرابة مينفعش، والأهالي بيتدخّلوا، عشان كدة اتغصبت على العيشة في حاجات كتير".

---

[١] رولا أحمد مصطفى ياغي، "دوْر المنظمات الأهلية النسائية في الحد من العنف الأسري ضد النساء في قطاع غزة"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية، إشراف: علي ليلة، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

- **قبول الزوجة أن تكون زوجة ثانية،** رغم علمها بزواجه ووجود أطفال من الزوجة الأولى تحت مسمى الحب؛ وتم تعنيفها بعد ذلك، كما حدث مع **الحالة رقم (٨)**، و ذكرته دراسة **(جميلة قادري محمد القرشي:٢٠٠٥)** [١].
- **استغلال الزوج الاجتماعي للزوجة؛ كاستغلاله لعدم وجود سند لها والتفكّك الأسري لعائلتها،** كما ذكرت **الحالة رقم (٨) عدم وجود سند لها؛** حيث قالت: "استغل إنه مليش حد، وإنه عيلتي عايزة تجوزني"، وقد طالبت **نظرية النوع الاجتماعي** بإيجاد عمل لها لتكون نداً له وتتساوى معه في المجالات المختلفة.
- **عدم تعرّف الزوجة على شخصية الزوج بشكل جيد أثناء فترة الخطوبة وعدم الاختيار السليم،** مع إقرار الكثير من الحالات المدروسة على أن فترة الخطوبة فترة غير حقيقية، وهذا يدلّ على عدم وعي الزوجة بكيفية الاختيار السليم بدقة أثناء الخطوبة، فقد أشارت **الحالة رقم (١) إلى فترة الخطوبة** في قولها: "فترة الخطوبة هي فترة كذب، بس في الغالب الطبع يغلب التطبّع، مكنتش أعرف إنه بيشرب مخدرات، الاختيار غلط من الأول لأني أنا حاولت أصلّح".
- **تدخّل أهل الزوج والزوجة وتحكّمهم في شؤون الزوجَيْن، كالوقوف مع أحد الطرفين، أو السكن معهم في نفس البيت، أو تشجيع أهل الزوج على تعنيف زوجته.**
- **خيانة الزوج لزوجته واتّباع أهوائه ووجود عَلاقات نسائية له تُعَد من أهم وأشهر أسباب العنف الزواجي ضد المرأة في وقتنا الحالي - بغض النظر عن أسباب ذلك -، مما قد يؤدي إلى إهمال الزوجة.**
- **غياب لغة الحوار المشتركة بين الزوجَيْن، وعدم اكتساب المرأة مهارة التكلّم مع زوجها في الوقت المناسب وبالأسلوب المناسب؛ يشكّل السبب الأكبر للعنف الزواجي ضد المرأة وخاصة العنف النفسي، مما يؤدي إلى عدم وجود النقاش والتفاهم بين الزوجَيْن (الخرس الزوجي)،** وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٢)**؛ حين ذكرت أنها لا تستطيع التواصل معه أثناء مشاهدته التلفاز.
- **مقارنة الزوجة بالأخريات من قِبل الزوج، مما يجعلها تشعر بالدونيّة وتفقد الثقة بنفسها وبأنوثتها،** كما ورد في **الحالتين رقم (٢) و(٤)**، حيث ذكرت **الأخيرة:** "كان بيقولي انت أحلى ولالا دي أحلى، كنت بقله العملية عملية قبول مش الشكل".
- **استهتار الزوج بخصوصيّة زوجته، مما يسبّب اعتراضها على ذلك وحدوث موقف العنف،** كما ورد في **الحالة رقم (٣)**؛ حينما اعترضت على وجود أصحابه في البيت بتناول المخدرات، حيث قالت: "كنت أقوله متجيبش صحابك عندي، صحابك بالشارع، ومصاريفك على المشروب في الشارع". وهذا ما ذكرته دراسة **(جمال مشرف أبو العزم الجد: ٢٠٠٥)**[٢].

---

[١] جميلة قادري محمد القرشي، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف الموجه من الأزواج ضد الزوجات، دراسة مقارنة لبعض الحالات اليمنية والمصرية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، إشراف: علياء شكري، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥.

[٢] جمال مشرف أبو العزم الجد، "مواجهة العنف ضد الزوجات في اطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، دراسة مطبقة على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظة القليوبية، للحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، تخصص مجالات الخدمة الاجتماعية، إشراف: صفاء عبد العظيم محمد، ليلى مصطفى كيلاني، قسم مجالات الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥.

٢- أسباب نفسية وعاطفية؛ مثل:

- **وجود بعض الاضطرابات في شخصية الزوج؛ كأن:**

- **يكون الزوج عنيفاً بطبيعته، أو استعداد الزوجَيْن للعنف**. وهذا ما أكّدته **العاملتان رقم (١) و(٢)**، كما ذكرت **نظرية المسؤولية الاجتماعية** أن **المسؤولية الاجتماعية** للفرد تعكس التوازن بين التكوين البيولوجي للإنسان والتكوين الاجتماعي؛ أي أن الإنسان بحكم تكوينه البيولوجي والخلقي مؤهلٌ لأن يتحمل **المسؤولية الاجتماعية**، وهذا ما يُسمّى بالاستعداد؛ فالإنسان كائن مخلوق لديه استعداد وقابلية لكي يقوم بأدوار ويتحمل مسؤوليات اجتماعية، ويكتشف أن المسؤوليات - من خلال التنشئة الاجتماعية عَبر مؤسساتها المختلفة - تشكّل ضميره الداخلي الذي يدفعه إلى أداء أدواره؛ حسبما يفرض أو يتطلّب المجتمع، حيث تؤسس فيه هذه المؤسسات بنية **المسؤولية الاجتماعية** بجوانبها المتعلقة بالواجبات أو الحقوق، وتؤهله للتضامن مع الآخرين.
- **شخصية الزوج العدوانيّة مع الجميع**، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (١)**؛ حين ذكرت: "دايما بيعمل خناقات بره البيت ومشاكل، محدش بيحبه مكروه حتى في البيت أو في العمارة"، حيث ذكرت دراسة **(أمل محمود السيد محمود الدوّة: ٢٠٠٨)**[١] أن العنف ضد المرأة يعتمد على شِقَّيْن؛ أحدهما رجل يتّصف باضطرابات نفسية وعصبية تؤثر على سيطرته على عُدوانيّته، كما ذكر الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminist الذي انبثقت عنه **نظرية النوع الاجتماعي** أن الرجال عدوانيّين بالطبيعة؛ وأنهم يستخدمون عدوانهم لإجبار النساء والاعتماد على الرجال في توفير الأمن، وهذه نقطة البداية في فَهم العنف ضد المرأة.
- **شخصية الزوج قد تتّسم باللامبالاة وعدم الاكتراث، وعدم الغيرة على الزوجة والخُبث والغموض، ومحاولة السيطرة على أخذ القرار بالحيلة والخبث**، وهذا ما أكّدته **الحالتان رقم (٢) و(٤)**، حيث **اتّفقتا** في ذكر شخصية الزوج المتّسمة بالخُبث.
- **غيرة الزوج على الزوجة، حيث تكون شخصيته غيورة وشكّاكة**.
- **غيرة الزوج من نجاح زوجته، فيقوم بتعنيفها لإثبات رجولته وتحسيسها بالدونيّة**، وهذا ما أكّدته دراسة (**رياض عبد اللطيف حسن، أحمد حسن عواد: ٢٠١٢**)[٢] من حيث شعور الزوج بالندّية من زوجته باعتبارها موظفة.
- **عدم إدراكه بما يفعله**، في قول **الحالة رقم (٤)**؛ حين قالت: "بعد ما يضربني بيقولي حقك عليّا، طب استفدت إيه أنا؟".

- **دور الثقافة في تعديل البناء العقلي للزوجة؛ كأن:**

---

[١] أمل محمود السيد محمود الدوة، زينب عبد المحسن درويش، "عَلاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبّل المرأة للعنف الزَّواجي"، كلية التربية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٨.

[٢] رياض عبد اللطيف حسن، أحمد حسن عواد، "التحليل المكاني للعنف الزوجي ضد الزوجة الموظفة في مدينة الرمادي"، (في) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية التربية للبنات/جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٢.

- تكون **شخصيتها مستسلمة أو طمّاعة،** حيث لعبت طبيعة الزوجة في **الحالة رقم (٨)** دوراً في العنف الزواجي ضدها، حيث أن الزواج كان قائماً على أملها في العيش برفاهية لامتلاكه بيتاً وسيارة، حيث كان هذا هدفها.
- **سلبية شخصية المرأة وحبها واستسلامها لتعنيف الزوج لها وكأنه حق من حقوقه.**
- **رفض الزوجة العَلاقة الحميمة لأسباب نفسية وطبيعة الشخصية،** وهذا ما أّكّدته **العاملة رقم (١)،** كما ذكرت دراسة (**إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي وآخرون: ٢٠١٠**)[١] ذلك. وقد ركّز أصحاب **نظرية النوع الاجتماعي** على الطبيعة القاسية والخشنة والعنيفة للرجل، حيث شكّلوا وعياً عاماً بظاهرة العنف الزواجي الواقع على المرأة، باعتباره مشكلة اجتماعية أُطلق عليها مصطلح العنف الحميمي الذي تترسّخ جذوره في النوع والقوة؛ متمثّلا في محاولات الرجال المحافظة على سيطرته وتحكّمهم في النساء.
- **تعويد زوجها على تعنيفها،** مما يجعله يتمادى في تعنيفه لها؛ وحبها لذلك، وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (١)؛** حين ذكرت: "لأنه في رجّاله بتقول إنها مبتسكتش إلا لما تتضرب"؛ كالآتي:
  - **تخلّي بعض السيدات عن عملهنّ ومصدر رزقهنّ بسبب الزواج** أو لاشتراطه عليها ذلك، وهذا إقرار منها بالخضوع له.
  - **توقُّف الزوجة عن الاعتراض ورفع الصوت عليه خوفاً من ضربه لها، فبذلك نجد الزوجة تعتبر طلباتها الأساسية من زوجها ذنباً لا حقاً؛ مُعتبرةً عدم مراعاة ظروفه شيئاً معيباً، مع العلم بأنه هو من يشرح لها تلك الظروف دون التحقُّق من ذلك،** وهذا ما أكّدته **الحالتان رقم (٣) و(٤)،** حيث ذكرت **الأخيرة**: "إن المرأة قد تكون السبب في تعنيفها لما تطلب منه حاجات كثير وهو ظروفه على أدو، وهي مش مراعية كده".
  - **الاعتراض على رأي الزوج أو عدم أخذ مشورته، أو طلب زيادة في مصروف البيت، أو خروجها منه بدون إذنه،** وذلك **يتعارض** مع **نظرية النوع الاجتماعي** التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة في اتخاذ القرار الخاص بالحياة الفردية والجماعية.
  - **استسلام الزوجة لتصرّفات زوجها وحبسه لها،** وقد حدّدت الحركات المُنطلقة من **نظرية النوع الاجتماعي** الإجراءات التي تعمل على تقويض تبعيّة المرأة للرجل، وإزالة التباين الجنسي أو النوعي.
  - **عدم وعي الزوجة بشخصية الزوج والتصرّف بسذاجة؛ والسماح له باستغلالها اقتصادياً.**
  - **تبرير الزوجة لسلوك زوجها العنيف، وعدم أخذ العبرة من موقف العنف الأول،** وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٨)؛** حين قالت: "الست مبتتعلمش من غلطها.

- **استغلال الزوج العاطفي للزوجة،** كما حدث مع **الحالة رقم (٨)،** حيث قالت: **"**هو كان مورّيني كل حاجة حلوة، مكنتش أعرف عنه أي حاجة، كان معرّفني إني أبص للدنيا دي

---

[١] إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي- فهيمي وهناء م. إسماعيل وهبة م. ممدوح وياسمين ي. محمد ومي م. توفيق وأمنية ج. الشرقاوي وحسن ن. سلام، "العنف الزوجي في مصر"، (في) مجله موجز السياسات (PRB) www.prb.org، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

إنها جنة، ملجأتش لحد من أهله"، حيث قبلت الزواج منه **كزوجة ثانية**، رغم علمها بزواجه ووجود أطفال من الزوجة الأولى تحت مسمى الحب، وتم تعنيفها بعد ذلك.

- **فارق السن بين الزوجَيْن؛ فقد يتْبع ذلك مشاكل كثيرة تؤدي إلى العنف الزواجي ضد المرأة، كأن يُصاب الزوج بقلة الرغبة الجنسية بينما تكون الرغبة عالية عند الزوجة لصغر سنها؛ فيعنّفها لإحساسه بالنقص، وهذا ما أكدته الحالة رقم (٨)**؛ حيث قالت: "اتزوجت حد أكبر مني بـ ٢٤ سنة".
- **ضغوط الحياة**.
- **كثرة لوم الزوجة للزوج على زيادة تعنيفه وإحداث الأضرار لها**، حيث قالت **الحالة رقم (٣): "**لما كنت ألومه كان بيضربني ويشتمني"، بينما ألقت **الحالة رقم (٤)** اللوم على زوجها بأنه كان السبب في إصابتها بالمرض.
- **اعتراض الزوجة على ضرب الزوج للأولاد بسبب كثرة تعنيفه لهم واعتبارهم بلاء.**
- **سلبية الأولاد وخوفهم من أبيهم وعدم التدخل** في موقف العنف الواقع على الزوجة تؤدي إلى تمادي الزوج في تعنيفها، سواء كانوا صغيري السن أو شباب، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (١)** في قولها: "أولادي بيخافوا منه، لما يشوفوه على أمهم، وخاصة إنه أعمارهم صغيرة وملهوش دخل اقتصادي يعتمدوا عليه".
- **عدم مشاركة الزوجة في أخذ القرارات الأسرية وعدم وضوح الزوج وغموضه، فبالرغم من اقتناعه الداخلي بسداد رأيها وصوابه؛ إلا أنه لا يُظهر لها ذلك، ويُبدي عدم الاكتراث، ويشعرها بالدونية الفكرية، مما يثير غضبها، ويخلق المشاعر السلبية تجاهه**، وهذا ما ورد في **الحالة رقم (٢)**؛ حين قالت: "كل واحد فينا بيحاول ياخد قراره، لكن زوجي بيتخابث عليّا بأخذ القرار".
- **تحكّم الزوج بزوجته؛ سواء في اللبس أو بالعَلاقة مع الأهل أو بالعمل لأسباب نفسية لديه وإشعارها بالخضوع**، وهذا ما حدث مع **الحالات رقم (١) و(٢) و(٤)**، حين قالت **الحالة رقم (٢)**: "تحكّم الزوج بالزوجة مثل إنه ممكن يتدخل بالأهل، زي متكلميش ابن عمك، بس زي منا شايفة ابن عمي محترم، بس بتكون نقطة غيرة من ابن عمي أو غيرة من فلان"، وهذا ما حاربته **نظرية النوع الاجتماعي** التي ترفض استمرار الرجل ومحافظته على التحكّم في المرأة.

٣- أسباب اقتصادية؛ مثل:

- **استغلال الزوج المادي والاقتصادي للزوجة؛ مما يدلّ على سذاجة الزوجة في التعامل**، وهذا يظهر في **الحالة رقم (٦)**؛ حين قالت: "كان كويس بالأول وكانت ظروفه على أدو، لما بقت تتحسّن ظروفه أتغيّر من ناحيتي، ساعدته من فلوس أبويا، ساعدته بشغله وجبتله فلوس على اسمي، بعد ما جبتله ولا يديني فلوس ولا يعمل أي حاجة، آجي أتكلم أقوله عايزة حاجة يقولي معيش، حنلبّس العيال يقولي مفيش معيش هاتيلهم أي حاجة".
- **بخل وإهمال وعدم إنفاق الزوج على زوجته وأسرته؛ وتعنيفه لهم عند مطالبته بتلبية احتياجاتهم** يُعد **من أهم أسباب العنف الزواجي ضد المرأة وأكثرها انتشاراً**، وهذا ما أشارت إليه **الحالات رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦).**
- **الإدمان على المخدّرات أو على الكحول والحشيش، وهو من أشهر أسباب العنف الزواجي ضد المرأة بجميع أشكاله وأكثرها انتشاراً، وما ينتج عن ذلك من بخل، وهذا ما**

أكدته الحالات رقم (١) و(٣) و(٥) و(٦) و(٨) و(٩)، حيث قالت **الحالة رقم (٨)**: "بيشرب مضيّع دماغه كلها، ضيّعها عالآخر".

- **الأزمات الاقتصادية المتزايدة بعد الثورة؛ والتي حدّت من عمل مؤسسات المجتمع المدني، مما أدى إلى زيادة العنف في المجتمع**، وقد أكّدت **نظرية المسؤولية الاجتماعية** أن **المسؤولية الاجتماعية** ليست نتاجاً للقضايا المعاصرة والمعروفة، وإنما ترتبط بالمتغيرات الأساسية الحاصلة في المجتمع وبشكل موضوعي، وتكون نتيجة لتغيّرات حياتية جذرية، وبذلك تتغيّر بعض حقوقه وإشباعاته بفعل ضغوط قوى خارجية، فهو مفهوم مُفْعَم بالحيوية ويتحرك عَبر التاريخ.

٤- أسباب بيئية وتربوية؛ مثل:

- **التفاخر بذكورية الرجل الشرقي**، فقد أكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** أن ثقافة العنف السائدة في المجتمع والقيَم العنيفة التي تَعتبِر النساء ملكيّة للرجل تساهم في استمرار العنف ضد المرأة، فيصعب على الرجل الخروج عن القواعد الثقافية ومعاييرها ومحظوراتها.
- **التنشئة الاجتماعية والتربية للزوجَيْن، كتربية الرجل وتنشئته على عدم احترام المرأة وصوْن سمعتها**، وظهر ذلك في كلام **الحالة رقم (١)**؛ حيث قالت عن تنشئة زوجها: "التنشئة الأسرية عنده كانت غلط لأن أبوه كان عنيف، هو أصلا من أسرة معهاش فلوس، والأب كان بخيل مع إنه كان موظف"؛ وعن تنشئتها قالت: "كان والدي محتوينا كتير، كان عنده أسلوب المناقشة والحوار"، حيث أكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** أن التنشئة الاجتماعية والتربية تساهم في تقسيم الأدوار بين الذكور والإناث وتحديد سلوكياتهم، فالأدوار هي مفاهيم اجتماعية مُكتَسَبَه وليس لها عَلاقة بالطبيعة العضوية والفسيولوجية لكلا الجنسين، كما أكّدت نظرية **المسؤولية الاجتماعية** أن الإنسان كائن مخلوق لديه استعداد وقابلية لكي يقوم بأدوار ويتحمل مسؤوليات اجتماعية، ويكتشف أن المسؤوليات - من خلال التنشئة الاجتماعية عَبر مؤسساتها المختلفة- لتشكّل ضميره الداخلي الذي يدفعه إلى أداء أدواره حسبما يفرض أو يتطلّب في المجتمع.
- **أن لا يكون للزوجة قرار في بيت أهلها ويمارس عليها العنف، فعندما تنتقل إلى بيت الزوجية تكون قد تعوّدت على ممارسة العنف الذكوري عليها، مما يجعلها تشعر بأنه شيء طبيعي وبدون أي اعتراض**، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (٣)** حين لم يكن لها أي قرار في بيت أهلها؛ حيث قالت: "كانوا أهلي يضربوني،...، لأ أبويا من الصعيد وأمي من هنا، كلنا موجودين هنا، مكنش لينا قرار".
- **الجذور الثقافية للزوجين؛ سواء حضر أو ريف أو الصعيد، واختلاف نسبة مواجهة العنف الزواجي ضد المرأة، واختلاف أنواعه في هذه المناطق**، حيث كان زوج **الحالة رقم (٣)** من منطقة ريفية وهي من القاهرة، بينما كان زوج **الحالة رقم (٧)** من بيئة صعيدية من منطقة اسمها "شبلونة".
- أن تغلب **الأميّة على نشأة الزوج**، وإن كان أهلها متعلّمين، ويمارسون عليها العنف قبل الزواج، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (٣)** حين أشارت إلى أن زوجها نشأ في بيئة تغلب عليها الأمية.
- **انفصال الأب والأم والإقامة مع الأب أو زوجته، مما يضطر المرأة إلى الزواج دون تأنّي للتخلص من هذه البيئة**، حيث كانت **الحالة رقم (٧)** تسكن مع زوجة أبيها، في حين ساد السوء في بيئة **الحالة رقم (٨)** عندما قرّرت الزواج للتخلّص من هذه البيئة؛ حيث قالت: "عايزة اتزوج عشان أطلع من بيت العيلة".

- **عدد أفراد الأسرة وضيق السكن؛ حيث يؤثر على زيادة العنف الزواجي ضد المرأة بشكل طردي في بعض الحالات وليس كلها**، وهذا ما أكدته **الحالة رقم (١)**؛ حيث قالت: "إحنا في البيت ستة أفراد"، كما أشارت **العاملة رقم (٨)** إلى أن معظم الحالات التي تأتي إلى الجمعية تسكن في بيت العائلة مع الأهل، وهذا يدلّ على وجود عَلاقة طردية بين عدد أفراد الأسرة وزيادة العنف الزواجي ضد المرأة، * **وفي هذه النقطة اتّفاق بين مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون والمؤسسة المصرية لتنمية الأسرة وجمعية نهوض وتنمية المرأة.**

٥- أسباب ثقافية وتعليمية وعملية؛ مثل:

- اعتبار الرجل **الضرب جزءاً من إثبات رجولته**، وأكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** ذلك من خلال محاولات الرجال المحافظة على سيطرتهم وتحكّمهم بالنساء.
- **الفهم الخاطئ للرجولة**، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (١)**؛ حين ذكرت: "هو مفكّر إنه طول ما هو عنيف بيبقى راجل، وبيعرف يسيطر على الّي قدامه ويبقى هو الأقوى، وفي مركز أقوى محدّش يقدر يقوله لأ، محدّش يقدر يخالفه في أيّ أوامر"، وقد أكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** أن ثقافة العنف السائدة في المجتمع والقيم العنيفة التي تَعتبر النساء ملكيّة للرجل تساهم في استمرار العنف ضد المرأة، فيصعب على الرجل الخروج عن القواعد الثقافية ومعاييرها ومحظوراتها، ويحاول المحافظة على سيطرته وتحكّمه في المرأة وتبعيّتها له من منطلق القوة النابعة من العقلية الذكورية.
- **عدم اعتراف ورؤية الزوج بأن التصرّف الذي يمارسه على زوجته هو عنف، وذلك بسبب احتقاره ونظرته الدونيّة لها**، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (٤)**، وذكرته دراسة **(سامي الكيلاني، سماح صالح: ٢٠١٠)**[١] ودراسة **(عمر عبد ربه السبع: ٢٠٠٦)**[٢]، **وعارضته نظرية النوع الاجتماعي** التي طالبت باستثارة الوعي بأهمية لفظ المعتقدات الخاصة بدونيّة المرأة.
- **الإصرار على إنجاب الولد بالرغم من وجود عنف؛ وعدم استقرار في الحياة الزوجية بسبب عقلية الزوج الذكورية**، حيث كانت **الحالة رقم (٧)** أم لثلاث بنات حين طلب منها زوجها المعنِّف إنجاب ولد، وعند عدم استجابتها له تركها وتزوج بأخرى.
- **الفهم الخاطئ لحملات التوعية القائمة على المساواة بين الرجل والمرأة، والتركيز على توعية المرأة دون الرجل؛ كسبب من أسباب العنف الزواجي ضدها.**
- **عدم وعي الزوج بأهمية مساندته لزوجته ومساهمته في نجاحها.**

---

[١] سامي الكيلاني، سماح صالح، "دراسة وضع المرأة في محافظة نابلس"، مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين منظمات المجتمع المحلي"، بدعم من الممثلية النمساوية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠.

[٢] عمر عبد ربه السبع، "دوْر أجهزة الإعلام والمجتمع المدني في نشر الوعي لمناهضة العنف ضد المرأة"، ١٣ يونيو ٢٠٠٦، العدد: (١٣٤٣٢)، مجتمع مدني، موقع "١٤ أكتوبر"، google online، تم الدخول بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٦، س:١٢.٣٠م، من خلال:

http://www.14october.com/news.aspx?newsno=107922

- **عدم وعي الرجل والمرأة،** فقد أوصت ورقة (**ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان: ٢٠١٦**)[١] بضرورة إلزام المقبلين على الزواج بالخضوع لدوْرات تدريبية حول العَلاقات الزوجية والأسرية، كما حثّت دراسة **(عمر عبد ربه السبع: ٢٠٠٦**)[٢] وسائل الإعلام الجماهيرية على تثقيف الجماهير ورفع وعي المجتمع.
- **الأمّية، حيث تشكّل الأمّية سبباً رئيساً لحدوث العنف الزواجي ضد المرأة.**
- **عمل الزوجة خارج البيت وطبيعته، وطبيعة عمل الزوج، حيث أن الزوجة التي لا تعمل يقع عليها عنف بنسبة أعلى من الزوجة التي تعمل، والزوج الذي لا يعمل يكون عنفه على زوجته أكثر من الزوج الذي يعمل، وهذا ما أكدته الحالة رقم (٣)**، حيث كان زوجها يعمل بقطع السيارات، مما يدل على اختلاطه الكبير بالناس وخبرته بطبيعتهم أكثر من زوجته، فيشعر هو بالفوقيّة وتشعر هي أنها بمستوى أقل منه؛ حيث قالت: "بيعرف، هو بشغله وهو عمره ٩ سنين والصنعة دي معاه".
- **الوعي الزائف الناتج عن استخدام التكنولوجيا تُعد** سبباً للعديد من التغيّرات المضرّة في حياتنا؛ فتأثير التكنولوجيا على زيادة العنف الزواجي ضد المرأة **ليس أساساً، ولكن ذلك يرجع إلى الشخص نفسه بطبيعته العنيفة فيستخدم التكنولوجيا حسب هذه الطبيعة،** كما تمثّل **الحالة رقم (١)** مثالاً على ذلك؛ حيث قالت: "بيتفرّج على الأفلام الأجنبية أكثر حاجة، وكان بالأول بيحضر أفلام هابطة، وكان بيدوّر على المحطات الّي فيها ستات وبيسهر عليها، بالنسبة للإنترنت مكنش بيعرف يخش إنترنت ومبيحضرش أخبار"، وقد يؤدي الاستعمال الخاطئ للتكنولوجيا إلى **زيادة وظهور أشكال جديدة من العنف الزواجي ضد المرأة،** لِما لها من تأثير على **سلوكيات الزوج وطبيعة تعامله مع زوجته، مما يعمل على زيادة احتماليّة حدوث العنف النفسي ضدّها؛ والذي يؤدّي بدوْره إلى زيادة حدوث الأشكال الأخرى للعنف الزواجي ضد المرأة، مثل:**

- **المقارنة بين زوجته وبين ما يشاهده على وسائل التواصل الاجتماعي أو على التّلفاز أو في الإعلام، ووسائل الإعلام الإباحية وتأثيرها على الزوج.**
- تؤثر التكنولوجيا وخاصة التلفزيون على **مناحي الحياة اليومية بين الزوجَيْن، ومن أهمها الحوار؛ حيث يقضي الزوج وقتاً طويلاً في مشاهدة التلفاز أو استخدام "الإنترنت" مهملاً غير مكترثٍ بما يدور من حوله، بما في ذلك مشاعر زوجته وحاجتها إلى التواصل معه؛ سواء بالكلام أو الحوار والإحساس بأنها ليست وحيدة، ومشاركته ظروفه والأخذ برأيها في حل مشاكله.**

---

[١] ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، "نحو آليات لمحاصرة العنف الأسري ضد المرأة"، ورقة سياسات صادرة عن وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، (في إطار مشروع الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية)، ٣٠ يونيو ٢٠١٦، نشر بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٦، موقع ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، google online، تم الدخول بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٦، س:١١.٠٠م، من خلال:

http://www.maatpeace.org/2016/07/نحو-آليات-لمحاصرة-العنف-الأسرى-ضد-المر/

[٢] عمر عبد ربه السبع، "دوْر أجهزة الإعلام والمجتمع المدني في نشر الوعي لمناهضة العنف ضد المرأة"، ١٣ يونيو ٢٠٠٦، العدد: (١٣٤٣٢)، مجتمع مدني، موقع "١٤ أكتوبر"، google online، تم الدخول بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٦، س:١٢.٣٠م، من خلال:

http://www.14october.com/news.aspx?newsno=107922

- **تأثير الإعلام والأخبار على زيادة سلوك زوجها العنيف،** وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٤)**؛ حيث قالت: "الأخبار الّي كان بيشوفها في التلفزيون بتأثر عليه، أي مشهد إخباري يقلب كيانه، فيقلب الدنيا ويمَشّي علينا، وبيتعصب جداً وساعتها مبقعدش معاه".

٦- أسباب مُستَتِرَة ومسكوت عنها؛ إما لحساسيّتها وخجل المعنفات زواجياً من التعبير عنها، أو لعدم اعترافهنّ بها كأسباب لتعنيفهنّ من الأساس؛ مثل:

- **عدم اعتراف المعنفة زواجياً ببعض أنواع العنف الزواجي الحسّاسة كالاغتصاب الزوجي للزوجة،** وتحميل كل المشكلة إلى عدم الإنفاق، بالإضافة إلى عدم اعتباره عنفاً من الأساس، نتيجة عدم وعيها بذلك، فقد ذكرت النسوية الراديكالية المنطلقة من **نظرية النوع الاجتماعي** أن النشاط الجنسي هو قلب السيطرة الذكورية، وهو الميكانيزم الرئيس لتحكّم الرجل بالمرأة، وأن العنف الجنسي المُوجّه ضد المرأة له أشكالٌ مختلفة، كما ذكرت العنف في العَلاقات الحميمة الذي تترسّخ جذوره في النوع والقوة متمثّلاً في محاولات الرجال المحافظة على سيطرتهم وتحكّمهم في النساء، وأن العَلاقات الحميمية جزءٌ من العَلاقات الإنسانية التي تتشكّل من خلال التبعيّة والعنف.

- **الختان؛ فقد تلقّت هذه المؤسّسات العديد من الحالات التي تشتكي من تأثير الختان على العَلاقة بين الزوجَيْن، وبالتالي تأثيره على شكل التعامل في كل شيء، وعلى حالتهم الزوجية بالكامل، وهي نسبة ليست بالقليلة، مما يؤثر على العَلاقة الحميمة بين الزوجَيْن، واختلاق مشاكل وهميّة تظهر على شكل إهانة وضرب وتصرّفات عنيفة،** وأكّدت على ذلك **الحالتان رقم (٣) و(٤)**، فقد اعتبرت **الحالة رقم (٣)** الختان فعلاً خاطئاً؛ وأنها ستمتنع عن تختين بناتها، **بينما اختلف هذا الرأي مع رأي الحالة رقم (١)**؛ حيث قالت: "أنا معرفش الموضوع دا بصراحة، وبنتي الأولانية عملت ليها الختان بس بنتي الثانية لا، وبنتي الأولى اتجوّزت وزوجها كويس معاها وإنسان كويس ومحترم"، كما **اختلفت** مع **الحالة رقم (٢)**؛ حيث قالت الأخيرة: "لا أعتقد ذلك، حسب التناسب بين الزوجَيْن، في رجال بيحبوا الجنس ورجال لأ، فالحاجة دي هي الّي بتأثّر على العَلاقة الجنسية مش الختان".

- **عدم الرضا عن العَلاقة الجنسية من كلا الطرفين:**

- **إهمال مشاعر الطرف الآخر، والأنانية والعنف والإجبار في العَلاقة الحميمة (الاغتصاب)،** وهذا ما أكدته **الحالة رقم (٣)**؛ حيث تعرّضت لعدم الاهتمام بمشاعرها عندما رفضت العَلاقة الحميمة ولم يسعى زوجها إلى معرفة السبب، كما ذكرت **الحالة رقم (٤)** في هذا الصدد؛ أنه لم يكن هناك توافق في العَلاقة الحميمة، فكانت تتمّ بالعنف دون الاكتراث بمشاعرها ورضاها؛ وبمنتهى الأنانية، حيث قالت: "بتحصل لو هو بيتعصب بتلاقي الأمور فيها عصبية، ولو هو متدايق بيكون عايز يقضي مصلحته بس،...، وبيبقى عايز يتعامل معايا ويمارس ويعيش معايا الدور، فبيجبرني إني أتعامل معاه حسب دماغه هو وأهدّي الموضوع، أقوله معلش إنت ضاربني الصبح وللا شاخط بيّا ولالا مزعلني، وتيجي تقولي تعالي نمارس"، بينما أضافت **الحالة رقم (٥)** قائلة: "بيضربني، حتى في العَلاقة الحميمة كان في عنف، كان في اغتصاب تحت مسمّى العَلاقة الشرعية"، * **وفي هذه النقطة اتّفاق بين مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون وجمعية نهوض وتنمية المرأة،** وقد ذكرت **نظرية النوع الاجتماعي** الطبيعة القاسية والخشنة والعنيفة للرجل، وأن العنف جزءٌ من الظلم التاريخي ونظام الحكم القهري الذي من خلاله يحافظ الرجال على سيطرتهم وتحكّمهم بالنساء.

- **عدم الاكتراث بالتواجد مع الطرف الآخر**، وهذا ما أكدته **الحالة رقم (١)**؛ حيث اشتكت زوجها لرئيس النيابة قائلةً: "بقالي سنتين عايش لوحدي وبنام لوحدي"، كما ذكرت **الحالة رقم (٣)**:" وكان بيسيبني فترات طويلة، برمضان الّي فات نزل الشغل وسابني أسبوعين ومرجعش".
- **الختان** كسبب في عدم الرضا عن العَلاقة الحميمة بين الطرفيْن، حيث أن الكثير من الحالات لا تتكلم بشكل واضح عن ذلك إلا بعد التعمّق بالحديث معها، مما يشكّل لها أزمة، **وقد تشكّل لديها حالة كـ "الفوبيا" والخوف من العَلاقة الحميمة؛ مما يؤثر على الإحساس بشكل واضح، ومن هنا تنبع المشاكل**، فقد أوضحت **نظرية النوع الاجتماعي** أن المواد الإباحية الجنسية الفاضحة سبب رئيس لقمع النساء لأنها تُبيح ملكيّة الرجال لهنّ، كما تُتيح المقارنة بين الزوجات وبين ما يظهر في هذه المواد الإباحية؛ مما يجعل الرجال يشعرون بعدم الرضا عن العَلاقة الحميمية مع زوجاتهم، فيجب مقاومة السلطة الأبوية التي تقوم بهذا الفعل.
- **عدم تحمّل الزوج للمسؤولية وكثرة الضغوط على الزوجة، مما يجعلها تكره العَلاقة الحميمة معه**، وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (٣)** حين ذكرت أنها كانت تكره العَلاقة الحميمة معه لأنه غير متحمل مسؤولية البيت؛ فقالت: "مكنش بيغصبني على حاجة في العَلاقة، بس من كتر الضغوط الّي عليّا، وهو مكنش شايل أي همّ ولا مسئولية، والمسئولية كلها عليّا، ولا شايل همّ الإيجار ولا هم مصاريف البيت، فعشان كدة مكنتش مشتاقة إنه تكون بيننا عَلاقة، وساعات كنت برفضها لأنه كل شيء ليه مزاج".
- **وجود عجز جنسي لدى أحد الزوجَيْن**؛ سواء كان عجزاً نفسياً أو عضوياً، **فالعجز الجنسي** هو عدم القدرة على القيام بعَلاقة جنسية كاملة في أي مرحلة من مراحل السلوك الجنسي بسبب عدم وجود رغبة جنسية أو عدم القدرة على الانتصاب؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)، وهناك عدة عوامل تؤدّي إلى العجز الجنسي؛ كالتالي:**
  - **أسباب عضوية كثيرة؛ منها:**
    - ✓ **تصلب الشرايين وغيرها**؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**.
    - ✓ **الإدمان على بعض الأدوية والمخدرات والكحول**، وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**؛ وما حدث مع **الحالة رقم (١)**.
    - ✓ **التعب والإرهاق**؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**.
  - **وأسباب أخرى نفسية؛ منها:**
    - ✓ **التخوّف من عدم نجاح العَلاقة الجنسية وفشلها**؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢).**
    - ✓ **الخوف من خيبة أمل الشريكة**؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢).**
    - ✓ **الاكتئاب**؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**، حيث أشارت دراسة (**أمل محمود السيد محمود الدوّة: ٢٠٠٨**)[١] إلى أن النساء الأكثر تقبّلاً وتحمّلاً للعنف الزواجي الجسدي لديهنّ خصائص مرضيّة كالاكتئاب.
    - ✓ **الخجل الشديد**؛ وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢).**

---

[١] أمل محمود السيد محمود الدوة، زينب عبد المحسن درويش، "عَلاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبّل المرأة للعنف الزَّواجي"، كلية التربية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٨.

- ✓ **التعرُّض لصدمة نفسية شديدة أو لعنف جنسي في السابق**؛ لا تزال آثاره حاضرة في نفسية الشخص.
- ✓ **فتور جنسي وانعدام الشهوة بين الطرفيْن بسبب الروتين أو ظهور عشيقة (خيانة)؛ مما يجعل الرغبة في الشريكة مستحيلة**.
- ✓ **عامل السن**؛ حيث تقل القدرة الجنسية للرجل مع تقدّمه في السن، وقد ذكرت **نظرية النوع الاجتماعي** أن تحديد الأدوار والحقوق والمسؤوليات والعَلاقات بين الرجال والنساء يتوقف على عدة عوامل؛ ومنها العمر.

- **طلب الزوج أوضاعاً شاذّة أثناء العَلاقة الحميمة، بالإضافة إلى تأثير الخيانة على أداء الزوج الجنسي مع الزوجة مما يسهّل عليها اكتشاف ذلك**، وورد ذلك في كلام **الحالة رقم (١)**؛ حيث قالت: "كان بيطلب مني أوضاع شاذّة وكنت برفض، وفي كلام **الحالة رقم (٩)**؛ حين قالت: "كان بيطلب حاجات مش شرعيّة أصلاً، عشان كنت عايزة انفصل عنه، وكنت أطرده بره"، حيث ذكرت دراسة (**جمال مشرف أبو العزم الجد: ٢٠٠٥**)[١] أن العنف الجنسي يتمثّل في ممارسة الجنس بقوة وممارسة أنواع جنسية شاذة وممارسة الجنس كثيراً وتجاهل مداعبة الزوجة.
- وجود **ميول مثليّة للزوج**، كما ورد في **حالة "فوزية"** التي تم الاطّلاع عليها في مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، (أنظر الملحق رقم (٤)).
- **وجود حالات إعاقة أو مرض مزمن في البيت، إما لعدم وجود المال الكافي للعلاج والنفقة، أو أن إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن أو إعاقة قد يسبب انشغال إحدى الزوجَيْن عن الآخر؛ وبالتالي تزداد الفجوة بينهما**، وهذا يظهر جليّا في **الحالة رقم (٤)** التي كانت مصابة بمرض (روماتويد)، وليس لديها مال للعلاج ولا للنفقة على ابنتها، * **وفي هذه النقطة اتّفاق بين المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة والمؤسسة المصرية لتنمية الأسرة**، وقد اهتمت **نظرية المسؤولية الاجتماعية** بزيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع خَلق شعورٍ عالٍ بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة؛ كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم.

٧- أسباب تؤثر على العنف الزواجي ضد المرأة من حيث أنواعه وأشكاله؛ مثل:

- **الاختلاف الطبقي** ليس له عَلاقة بزيادة العنف الزواجي ضد المرأة أو نقصانه، فالعنف موجود في كل الطبقات الاجتماعية وبأشكال مختلفة؛ فهذه المؤسسات تعمل مع جميع الطبقات، ولكن الاختلاف يكون في نوع العنف وشكله، **وهذا ما أكّدته العاملتان رقم (٧) و(٨)، * وفي هذه النقطة اتّفاق بين المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة وجمعية نهوض وتنمية المرأة**، وقد **اختلفت** دراسة (**إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي وآخرون: ٢٠١٠**)[٢] مع دراسة (**جميلة قادري محمد القرشي: ٢٠٠٥**)[١] في هذه النقطة، حيث

---

[١] جمال مشرف أبو العزم الجد، "مواجهة العنف ضد الزوجات في اطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، دراسة مطبقة على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظة القليوبية، للحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، تخصص مجالات الخدمة الاجتماعية، إشراف: صفاء عبد العظيم محمد، ليلى مصطفى كيلاني، قسم مجالات الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥.

[٢] إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي- فهيمي وهناء م. إسماعيل وهبة م. ممدوح وياسمين ي. محمد ومي م. توفيق وأمنية ج. الشرقاوي وحسن ن. سلام، "العنف الزوجي في مصر"، (في) مجله موجز السياسات (PRB) www.prb.org، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

أشارت الأولى أن العنف الزواجي يحدث في كل الطبقات الاجتماعية، بينما ذكرت الثانية أن الأبعاد الاجتماعية المباشرة لعنف الأزواج ضد الزوجات تمثّلت في غياب التوافق الطبقي والاجتماعي بين الزوجَيْن، كما أكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** أن المرأة الفقيرة المهمّشة أقرب للرجل الذي ينتمي لنفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى، كما يُعدّ **النوع الاجتماعي** جزءاً من النظام الاجتماعي كالطبقة الاجتماعية، وهو عامل هام في تحديد الأدوار والحقوق والمسؤوليات والعَلاقات بين الرجال والنساء.

- **المستوى التعليمي لدى الزوجَيْن لا يؤثر على زيادة العنف الزواجي ضد المرأة أو نقصانه، حيث نرى تنوع المستويات التعليمية للزوج في الحالات رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٨)**، وتنوعت آراء الدراسات السابقة في هذا الرأي، فقد طالبت **نظرية النوع الاجتماعي** بالعمل على محاور التعليم، ومكافحة أمية النساء لتعديل مفهوم تمكين المرأة في المجال الاجتماعي من خلال نشر الوعي الصحي ورفع مستواها التعليمي؛ للحصول على تعليم أعلى ودخل أكبر ومكانة مهنية أفضل، كما حثّ **مفهوم المسؤولية الاجتماعية** على نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوسيع دائرة المعرفة، والسعي لإدماج تعليم وتدريس حقوق الإنسان داخل المناهج التعليمية.
- **حالة السكن الخاص بالزوجَيْن لا تؤثر على زيادة أو نقصان العنف الزواجي ضد المرأة، ولكن تؤثر في نوع العنف نفسه وليس في وجوده أو عدمه، سواء كان مكاناً كبيراً أو صغيراً أو تمليكاً أو إيجاراً أو طبيعة المنطقة الموجود فيها، أو كان مكاناً هادئاً أو تسوده الضوضاء**، وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**؛ حين ذكرت: "السكن لو كان ضيق أو كان إيجار أو كان تمليك مبيفرقش إلا في نوع العنف نفسه مش في وجود العنف أو عدمه"، فتنوعت خصائص حالة السكن في **الحالات رقم (٢) و(٣) و(٤)**.
- **فيما يتعلق بتأثير إقامة الزوجَيْن في الريف أو الحضر فليس هناك اختلاف كبير في زيادة أو نقصان العنف الزواجي ضد المرأة، ولكن الاختلاف يكمن في طريقة ونوع العنف لكل منهما**، وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**؛ حيث قالت: "الشخص الّي بيكون في قرية مثلاً طريقة عنفه لزوجته تختلف عن طريقة عنف دكتور في الجامعة، مش حيكون نفس طريقة التعامل، مثلما يختلف نوع العنف بين المسنّ والصغار"، بينما تنوّعت طبيعة المناطق التي كانت تُقيم فيها **الحالات رقم (٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٧)، حيث كانت الحالتان رقم (٢) و(٦)** تعيشان مع زوجيهما في قرية ضمن منطقة ريفية، في حين أشارت **الحالة رقم (٣)** إلى أن زوجها كان من منطقة ريفية وهي من القاهرة، أما **الحالة رقم (٤)** فكانت هي وزوجها من المدينة؛ بينما ذكرت **الحالة رقم (٧)** أن زوجها من بيئة صعيدية من منطقة اسمها شبلونة.
- **الحالة الاقتصادية للزوج** لها تأثير كبير على وقوع العنف الزواجي ضد المرأة؛ سواء بالغنى أو بالفقر، مع اختلاف نوع العنف وشكله في الحالتين، وهذا ماورد في **الحالة رقم (٤)**؛ حين قالت: "كان فقير، اشتغل بالعقارات، وربنا أكرمه، وجاب شقة".

٨- أسباب اختبرتها الباحثة لتوقّعها التأثير على حدوث العنف الزواجي ضد المرأة أو عدمه؛ مثل:

---

(١) جميلة قادري محمد القرشي، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف الموجه من الأزواج ضد الزوجات، دراسة مقارنة لبعض الحالات اليمنية والمصرية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، إشراف: علياء شكري، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥.

- **يحدث العنف في أي مكان في البيت، وليس في مكان محدد،** كما ورد في كلام **الحالات رقم (١) و(٢) و(٤)**، فذكرت **الحالة رقم (١)**: "في الشقة كلها، يعني مفيش مكان محدد"؛ **أو في غرفة النوم** كما حدث مع **الحالة رقم (٣)**، حين ذكرت: "كان يحدث في غرفة النوم أكثر حاجة، وفي الغرفة الثانية الّي فيها السرير".
- لا تختلف زيادة أو نقصان العنف الزواجي ضد المرأة **باختلاف الدين أو التديّن،** وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢)**، حيث قالت: "العنف الزواجي لا يختلف بين المتديّن أو لأ أو مسيحي أو مسلم"، بينما نلاحظ أن أغلب أزواج الحالات المدروسة غير متديّنين، كما في **الحالات رقم (١) و(٢) و(٣)، وهذا ما أكّدته العاملة رقم (٤) أيضاً؛ حيث ذكرت** أن **الديانة لا تؤثر على زيادة أو نقصان العنف الزواجي ضد المرأة،** ولكن السبب الرئيس هو **ضغوط الحياة** التي لا تفرّق بين مسيحي ومسلم أو متديّن أو لا؛ فذكرت: "إنتي لو تخشّي من ناحية الدين، إحنا عندنا كمسلمين طلاق، المسلمين عندهم طلاق، المسيحيين معندهمش طلاق، في ناس بتصنّف الطلاق إنه عنف، في ناس بتقول الطلاق دا حل، في مسيحيين بتتمنى تتطلّق، في مسيحيات معنفات بشكل كبير جداً، وفي مسلمات معنفات، ملهاش عَلاقة بالدين، لكن ليها عَلاقة بالمجتمع الّي إحنا فيه"، أما عن **التديّن** فقالت: "لو في مسلم صح أو مسيحي صح مش هيكون في معنِّف".
- **عدم وجود فرق في احتمالية تعرّض المرأة للعنف الزواجي ضدها وِفقاً لنوع الزواج؛ كالآتي:**

- **ليس هناك فرق بين الزواج التقليدي والزواج عن حب في تأثيرهما على زيادة أو نقصان العنف الزواجي ضد المرأة، بل بالعكس؛ فإن الزواج عن حب مشاكله أكثر، لأنهم أحبوا بعضهم سنين، وبعد الزواج بدأوا باكتشاف ومضايقة بعضهما البعض،** وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (١)**.
- **الزواج غير الرسمي هو زواج غير صحيح ولا يضمن حقوق المرأة، فالزواج العرفي يهضم حقوق المرأة، ويفتح المجال أمام زوجها لتعنيفها بشكل أكبر،** وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٢).**
- **زواج أهالي يسبب الكثير من المشاكل،** كما حدث مع **الحالة رقم (٢)**.
- **زواج المعارف (زواج صالونات) أيضا يحدث فيه العنف،** كما ورد في كلام **الحالة رقم (٣)**؛ حين ذكرت: "هي جت كده لوحدها، أنا كنت بايتة شهرين عند أختي الكبيرة، ووالدتي تعرف أخته، عرّفتنا على بعض".
- **زواج عادي باختيار الزوج نفسه للزوجة أيضا يحدث فيه العنف،** كما حدث مع **الحالة رقم (٤)**؛ حيث ذكرت: "هو جا عندنا البيت وشاف صورة ليّا، سأل عليّا قالوله في الشغل، فلما ارجعت من الشغل قابلني وقعد معايا، لقيته حد كويس، أنا كنت أشتغل في مصنع ملابس، وبعد أسبوعين جا اتعرّف تاني، وراح خطبني وسافر ليبيا ولما رجع اتجوزت".

■ النتائج الخاصة بأشكال ومظاهر العنف الزواجي ضد المرأة

تبيّن من خلال الدراسة الميدانية الخاصة بالمؤسسات الأربع المدروسة في الدراسة الراهنة؛ تعرّض الزوجة إلى العديد والجديد من **أنماط وأشكال العنف الزواجي ضدها،** والتي تندرج تحت **التصنيفات العامة** لهذه الأنماط؛ **كالعنف الجسدي** وما ينبثق عنه من أنماط، مثل: الختان، والضرب بكل أشكاله؛ ولا سيما عندما يسبب أذى أو عاهة مستديمة، وتقطيع الشعر والملابس. **والعنف النفسي والعاطفي والاجتماعي** وما ينبثق عنه من أنماط؛ مثل التهديد

بالطلاق، والاستهتار بخصوصيّة الزوجة؛ وكشف عوراتها والإساءة إليها أمام الناس وخيانتها، وإهمالها، وغيرها من الأنماط. إضافة إلى **العنف اللفظي** وما ينبثق عنه من أنماط؛ مثل: سبّ الزوج لزوجته، وسبّ الدين، إلى جانب **العنف الاقتصادي** وما ينبثق عنه من أنماط؛ مثل: تناول المخدرات، والبخل، وعدم الصرف والإنفاق على زوجته وأولاده وأسرته، واستغلال الزوجة وأهلها اقتصادياً، وغيرها من الأنماط. علاوة على **العنف الجنسي** وما ينبثق عنه من أنماط؛ مثل: طلب أوضاع شاذة وغير شرعية في العَلاقة الحميمة، واغتصاب الزوجة، وعنف الزوج في العَلاقة الحميمة وعدم رضا الزوجة عنها، **وسوف يتم تناول هذه التصنيفات على النحو التالي:**

١- العنف الجسدي وما ينبثق عنه من أنماط:

كشفت الدراسة الميدانية عن بعض **أنماط العنف الجسدي** الذي تتعرّض له المعنفة زواجياً؛ **كالختان** كعنف زواجي مستقبلي، **والضرب بكل أشكاله؛** ولا سيما عندما يسبب أذى أو عاهة مستديمة، **وتقطيع الشعر والملابس،** وقد تم **عرضها كالتالي:**

- **الختان** الذي تتعرّض له الزوجة في صغرها قبل الزواج، حيث * **أجمعت المؤسسات الأربع المدروسة على اعتبار الختان شكلاً من أشكال العنف الزواجي المستقبلي ضد المرأة والحالتان رقم (٣) و(٤)،** حيث ذكرت **العاملة رقم (٤)**: "الست بتكون كويسه والراجل بيقول مش عاجباني"، في حين * **اختلفت الحالة رقم (١) مع الحالات السابقة في عدم اعتبارها الختان عنفاً،** حيث يُعتبر الختان قضية من القضايا التي حاربتها **نظرية النوع الاجتماعي،** حيث أنها تمثّل تبعيّة المرأة للرجل وهضم حقها في الحياة الطبيعية.
- **الضرب بكل أشكاله؛ ولا سيما عندما يسبب أذى أو عاهة مستديمة،** حيث * **أجمعت المؤسسات الأربع المدروسة على اعتبار الضرب بكل أشكاله؛ ولا سيما عندما يسبب أذى أو عاهة مستديمة من أكثر أشكال العنف الزواجي ضد المرأة انتشاراً،** وهذا ما أكّدته **العاملات رقم (١) و(٣) و(٧) و(٨)، والحالات رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٧) و(٨) و(٩)،** بينما قالت **الحالة رقم (٧):** "كان دايما بيضربني وبيهيني، أنا واخدة ثلاث غرز في راسي وفي شفايفي، وهنا نستنتج أنه أكثر أشكال العنف الزواجي انتشاراً واعترافاً من قبل المعنفات زواجياً.
- **تقطيع الشعر والملابس،** كما حدث مع **الحالات رقم (٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٧) و(٨)،** فقد ذكرت **الحالة رقم (٤):** "هو قطّع هدومي كلها، ومرات بيقطّع شعري، ومرات يقطّع السلسلة الّي أنا لابساها، كان السرير كله شعر من شعري الّي قطّعه".

٢- العنف النفسي والاجتماعي وما ينبثق عنه من أنماط:

كشفت الدراسة الميدانية عن العديد من أنماط العنف النفسي والاجتماعي الذي تتعرّض له المعنفة زواجياً، حيث **دمجت الباحثة الأشكال النفسية والاجتماعية للعنف الزواجي ضد المرأة في عنوان واحد لشدة تداخلها وترابطها وتأثير كل منها على الآخر، ورغم صعوبة الفصل بينهم حاولت الباحثة فصلهما قدر الإمكان؛** وسيتم عرضها **كالتالي:**

أ. العنف النفسي والعاطفي وأشكاله:

تتمثّل **أشكال العنف النفسي** التي تتعرّض له المعنفة زواجياً؛ في: **الاستهتار بخصوصيّتها وكشف عوراتها، وإهمالها وحبسها، وتأثير شدة العنف النفسي والمعنوي على صحتها وإصابتها بمرض عضوي قد يكون مزمناً، وتهديدها بالقتل، واختلاق المشاكل لأتفه الأسباب، وعدم تقدير أي عمل تقوم به، وهجرها واستفزازها وتهديدها بالحرمان من أولادها، وإهمال مشاعرها وعدم الاكتراث بها، وإجبارها على العيش معه، وتخويفها لإجبارها على السكوت، ومقارنتها بالأخريات، وتعنيفها بالنظرة، وعدم**

اعتراف الزوج بقدراتها وسداد رأيها، وعدم إدراكه لمقدار العنف الذي يفعله، وعدم إحساسه بحجم تأثير أفعاله العنيفة وعظمها على زوجته، والتمادي في اللامبالاة تجاه ذلك، ودعائه على الأولاد، وتحسيسها بالدونية والإهانة بأشكالها والبغض تجاهها ومخاطبتها بعصبية، واستغلالها عاطفياً واللعب بمشاعرها واستعطافها؛ والكذب عليها وخداعها، وتهديدها بالتدمير بعد لجوئها إلى المؤسسة وإيذائها نفسياً، وقد أكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** أن البعد النفسي هو تهيئة الإنسان ودعم نموه النفسي؛ بما يحقّق تفعيل قدراته واستعداداته وطموحاته الذاتية، حيث يؤثر سلوك كل شخص في سلوك الآخر ويتأثر به، وقد تم عرضها على النحو التالي:

- **الاستهتار بخصوصيّتها وكشف عوراتها**، ويظهر هذا جليّاً لدى **الحالة رقم (١)**؛ حيث ذكرت: "الجيران بيلتمّوا، والجيران الّي في البيت بيطلعوا وبيحوشوه عني، كدا بيئذيني جامد نفسياً، وإذا بالصيف أكون لابسة حاجة خفيفة، الجيران بتطلع بتشوفني بنفس الوضع دا، مبلحقش ألبس حاجة، طلعوا الجيران والرجالة عليّا وأنا لابسة قميص نوم، وكان بيضربني، وقتها أخدوني من تحت إيدي ومسكوا جسمي، وبقيت فترة محروجة منهم، لا بشوفهم ولا بيشوفوني، دي الحاجات الّي زعلت بيها على نفسي أوي".
- **الإهمال**، وهذا ما ذكرته **الحالة رقم (٢)** من تعرّضها للإهمال، وكذلك **الحالة رقم (٤)** التي عانت من الإهمال والتهميش حين قالت أنه: "بينام في أوضة لوحده وأنا لوحدي"، كما اعتبرت **نظرية النوع الاجتماعي** الإهمال جزءاً من الظلم التاريخي ونظام الحكم القهري؛ الذي من خلاله يحافظ الرجال على سيطرتهم وتحكّمهم بالنساء.
- **الحبس**، حيث تعرّضت **الحالة رقم (٤)** إلى عنف نفسي ومعنوي عند حبسها؛ حيث قالت: "بيقفل عليّا بالمفتاح وياخد المفتاح معاه، أمور مش طبيعية، ودي طبيعته"، كما اعتبرت **نظرية النوع الاجتماعي** الحبس جزءاً من الظلم التاريخي ونظام الحكم القهري؛ الذي من خلاله يحافظ الرجال على سيطرتهم وتحكّمهم بالنساء وزيادة تبعيّة المرأة.
- **تأثير شدة العنف النفسي والمعنوي على صحة الزوجة، وإصابتها بمرض عضوي قد يكون مزمناً**، وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٤)**؛ حيث قالت: "هو بيمد إيده يضربني، وجالي المرض بسببه، بسبب الزعل جالي مرض "روماتويد"، وبدأ يؤثر على وجهي وعلى حنجرتي وعلى كتافي.
- **التهديد بالقتل**، كما ذكرت **الحالة رقم (٤)**: "رفع السكينة عليّا".
- **اختلاق المشاكل لأتفه الأسباب، وعدم تقدير أي عمل تقوم به الزوجة**، ويظهر ذلك جليّاً في **الحالة رقم (٤)**.
- **الهجر**، وما حدث مع **الحالة رقم (٨)** حيث قالت: "هجرني ومبيسألش عليّا.
- **استفزاز الزوجة وتهديدها بالحرمان من أولادها**، وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٨)**؛ حينما تعرّضت إلى نوع من الاستفزاز عندما طلب منها زوجها ٤٠٠ جنيه مقابل الطلاق وحرمانها من أولادها وتنازلها عن حقوقها.
- **إهمال مشاعر الزوجة وعدم الاكتراث بها**، وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٣)**؛ حيث تعرّضت إلى عدم الاهتمام بمشاعرها عندما رفضت العَلاقة الحميمة، ولم يسعى زوجها إلى معرفة السبب.
- **الإجبار على العيش مع الزوج**، كما حدث مع **الحالة رقم (٢)**، حيث عاشت مع زوجها غصباً، وفقدت الأشياء والمشاعر الجميلة بينهم بسبب ضربه لها.

- **تخويف الزوجة لإجبارها على السكوت،** وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٢)** حين توقّفت عن طلب أي شيء من زوجها خوفاً من تعنيفه لها.
- **مقارنتها بالأخريات،** كما حدث مع **الحالة رقم (٢)،** حيث اعتبرت **نظرية النوع الاجتماعي** مثل هذا الفعل يُفقد المرأة شيئاً ما في عَلاقتها مع زوجها ويفقدها الثقة بنفسها، فالأنثوية ليست سمات فردية بل أبنية اجتماعية علائقيّة نشأت خلال الممارسات الاجتماعية، فيتناقص شعورها بنفسها وتفقد الحول والقوة.
- **تعنيف بالنظرة،** كما ذكرت **الحالة رقم (٤)،** حيث اعتبرت **نظرية النوع الاجتماعي** هذا الفعل فعل قهري يهين المرأة.
- **عدم اعترافه بقدراتها وسداد رأيها،** وهذا ما أكّدته **الحالة رقم (٤)؛** حين ذكرت: "هو بيستقل بيكي"، وذلك **يتعارض** مع **نظرية النوع الاجتماعي** التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة في اتخاذ القرار.
- **عدم إدراك الزوج لمقدار العنف الذي يفعله، وعدم إحساسه بحجم تأثير أفعاله العنيفة وعظمها على زوجته، والتمادي في اللامبالاة تجاه ذلك؛** وكأنه شيء طبيعي وكأن شيئاً لم يحدث، وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٤)** حين طلب منها إنجاب أطفال آخرين؛ حين ذكرت: "قاللي عايز عيال ثاني، أنا رفضت، لما رجعت المرة الأخيرة قاللي جيبي عيال ثاني قلتله لأ"، حيث أشارت دراسة **(إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي وآخرون: ٢٠١٠)**[١] أن العنف بأشكاله يؤدي إلى الإيذاء العاطفي بشكل روتيني.
- **الدعاء على الأولاد،** وهذا ما عانت منه **الحالة رقم (٦).**
- **تحسيسها بالدونيّة والإهانة بأشكالها،** كما حدث مع **الحالة رقم (٩).**
- **تحسيس الزوجة بالبغض تجاهها ومخاطبتها بعصبية،** وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (٨)،** وما حدث مع **الحالة رقم (٢)، * وفي هذه النقطة اتّفاق بين مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون وجمعية نهوض وتنمية المرأة،** وتؤكد **نظرية النوع الاجتماعي** أن الرجل عدواني بطبيعته مما يؤثر على نظرة الزوجة لنفسها.
- **الاستغلال العاطفي للزوجة واللّعب بمشاعرها واستعطافها،** كما حدث مع الحالة التي ذكرتها **العاملة رقم (١)** كما أكّدت **نظرية النوع الاجتماعي** على أن الاستغلال العاطفي للزوجة نوعٌ من أنواع محافظة الرجل للسيطرة عليها.
- **كذب وخداع الزوج.**
- **تهديد المعنفة بالتدمير بعد لجوئها إلى الجمعية، والإيذاء النفسي،** وظهر ذلك في الحالة التي ذكرتها **العاملة رقم (٨)** عندما نوت أن ترمي نفسها في النيل بقصد الانتحار.

ب.العنف الاجتماعي وأشكاله:

تتمثّل أشكال العنف الاجتماعي التي تتعرّض له المعنفة زواجياً في: **الإساءة إليها أمام الناس الحالة رقم (١)، والخيانة** وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٢)، والتحكّم بعَلاقتها** مع الآخرين أو غيرته منهم حدث مع **الحالة رقم (٢)** حين منعها زوجها من الكلام مع ابن

---

[١] إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي- فهيمي وهناء م. إسماعيل وهبة م. ممدوح وياسمين ي. محمد ومي م. توفيق وأمنية ج. الشرقاوي وحسن ن. سلام، "العنف الزوجي في مصر"، (في) مجله موجز السياسات (PRB) www.prb.org، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

عمها وغيرته منه، **وتعنيف أهلها، والزواج منها وهي صغيرة** كما حدث ذلك مع **الحالة رقم (٨)** التي أرجعت سبب مأساتها إلى زواجها المبكر، **ورفض الزوج إثبات نسب أطفاله وإصدار شهادات ميلاد لهم** وعدم الاعتراف بهم كما حدث مع **الحالة رقم (٨)** حين رفض الزوج ذلك، وهذا ما أشارت إليه **العاملة رقم (١)** من واقع عملها في المؤسسة، و**التشهير بالزوجة، والإحراج الاجتماعي لها** ما حدث مع **الحالة رقم (٣)**، **إلقاء مسؤولية تربية الأولاد كاملة عليها**، كما حدث مع **الحالة رقم (١)** حين قالت: "أنا قمت بتربية ولادي، قمت بدور الأم والأب، **وإخفاء الشخصية الطبيعية أو جزء منها عن الزوجة أثناء الخطوبة** وهذا ما حصل مع **الحالتين رقم (١) و(٥)**، **واستمالة الزوج الأولاد** إلى صفه، وهذا ما أشارت إليه **الحالة رقم (١)** في قولها: "الراجل بياخد الأبناء بصفه عشان يقدر يخرج الست من البيت من غير ميخسر حاجة". **وإجبار الزوجة على السكن مع أهله** وتعرّضها **للعنف من قِبلهم وسيطرتهم عليه** كما حدث مع **الحالة رقم (٢)**، حيث أشارت دراسة (**جميلة قادري محمد القرشي: ٢٠٠٥**)[١] إلى ذلك، **والزواج بأخرى أو تهديده** لها بذلك وما حدث مع **الحالة رقم (٧)**، **وغياب لغة الحوار وعدم وجود النقاش والتفاهم بين الزوجَيْن (الخرس الزوجي)** - والذي يُعتبر نوعاً من أنواع العنف الزواجي ضد المرأة - وعدم فهم كل منهما لطبيعة الآخر؛ كما يظهر ذلك لدى **الحالة رقم (٣)**؛ حيث قالت: "مش بنتحاور **ورفض الزوج لتدخل أهل الخبرة وعدم رغبته بحدوث تغيير أو حل المشكلة**، كما حدث مع **الحالة رقم (٤)** حين ذكرت: "أقوله طب إحنا نقعد مع حد كبير، وقول إنك انت غلطان ولا لأ، هو رافض". **واستغلال عدم وجود سند لها والتفكك الأسري لعائلتها**؛ بالإضافة إلى **الحالة رقم (٨)**؛ حيث قالت: "استغل إنه مليش حد، وإنه عيلتي عايزة تجوزني"، * **وفي هذه النقطة اتّفاق بين مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون وجمعية نهوض وتنمية المرأة.** وقد حاربت **نظرية النوع الاجتماعي** هذا النوع من الاستغلال الذي يعتمد على تبعيّة المرأة للرجل، وطالبت بتحريرها وإيجاد عمل لها لتكون ندّاً له وتتساوى معه في المجالات المختلفة.

٣- **العنف اللفظي، وهذا ما أكّدته العاملتان رقم (٣) و(٤)**، وكما حدث مع **الحالات رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٦) و(٨) و(٩)**، حيث ذكرت **الحالة رقم (١)**: "لو طلبت منه حاجة بيقابلني بالشتيمة والسبّ بأفظع وأقبح الألفاظ".

٤- **العنف الاقتصادي وأشكاله:**

تتمثّل **أشكال العنف الاقتصادي** التي تتعرّض له المعنفة زواجياً؛ في: **البخل وعدم الصرف والإنفاق على زوجته وأولاده وأسرته** وهذا ما حدث مع **الحالة رقم (٣)** حين قالت: "مفيش مصاريف، كان بيصرفش علبيت، هو مكنش بيصرف بيدينا شوية، وبعدين بيقولي اتصرّفي من أي حد"، و**حرصه على أن تكون تابعة له اقتصادياً وبشكل مستمر، واستغلاله لها ولأهلها اقتصادياً** كما حدث ذلك مع **الحالة رقم (٣)** عندما أجبرها زوجها على أخذ قرض وسداده من مال أخيها، وطلب المال من أختها ومن الجيران؛ حين ذكرت: "كنت بستلف من الجيران وبستلف من أختي"، **وإجبارها على العمل وتحميلها فوق طاقتها، وحرمانها والأولاد من الإرث والنفقة**، كما حدث مع **الحالة رقم (٨)**؛ حيث رفض زوجها إصدار شهادة ميلاد لابنته للهروب من توريثها أو دفع نفقتها عند طلاق والدتها أو تركها. **وتناوله للمخدرات التي تستنزف كل أمواله** وتجعله مقصراً في حقوق أسرته المادية.

---

[١] جميلة قادري محمد القرشي، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف الموجه من الأزواج ضد الزوجات، دراسة مقارنة لبعض الحالات اليمنية والمصرية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، إشراف: علياء شكري، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥- العنف الجنسي وأشكاله:

تتمثّل **أشكال العنف الجنسي** التي تتعرّض له المعنفة زواجياً؛ في: **طلب أوضاع شاذّة وغير شرعية في العَلاقة الحميمة** وهذا ما أكّدته **العاملة رقم (١)**، وما حدث مع **الحالة رقم (٨)**؛ حين ذكرت: "كان بيطلب مني يعمل معايا حاجات حرام، ولما برفض بتضرب بالحزام"، و**اغتصاب الزوجة**؛ كما حدث ذلك مع **الحالة رقم (١)**؛ حيث قالت: "بيكون غصب عني ومش راضية عنها، ووصلت لدرجة إني كرهته، بيعتبر الست محطة لإطاعة رغباته وبس، بيخليها كدا تتعرّض لعنف جنسي لأنه بينام معها بالإكراه"، أو ممارسة الزوج للعَلاقة الحميمة مع زوجته رغماً عنها، و**عنف الزوج في العَلاقة الحميمة وإهمال مشاعر الزوجة أثناءها وعدم رضاها عنها**.

من خلال التعرّف على أشكال وصور العنف الزواجي ضد المرأة لمحاولة الكشف عن الجديد منها في المجتمع المصري، والعوامل والأسباب المؤدّية إلى حدوث السلوك العنيف من قِبل الزوج ضد زوجته، **تبيّن لنا أن** العنف الزواجي هو نتاج لموروث ثقافي تدعمه مؤسسات التنشئة الاجتماعية ضمن ثقافة العيب واعتبار المرأة عارا وعالة على أهلها ويجب تزويجها للتخلص من مسؤوليتها؛ حتى اقتنعت هي نفسها بذلك، وأن العنف النفسي والاجتماعي هو أكثر أنماط العنف الزواجي ضد المرأة انتشاراً وتنوّعاً من حيث الأشكال، هذا إلى جانب عدم وعي الكثير من المعنفات زواجياً بهذا النمط واعتباره عنفاً، واللاتي يعانينَ منه كل يوم وبدون شكوى. وأن العنف الجسدي والاقتصادي من أكثر أنواع العنف الزواجي التي تجعل المعنفة زواجياً تلجأ إلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة العنف الزواجي ضد المرأة؛ ولا سيما أن الضرب هو الشكل الواضح والملموس من أشكال العنف الزواجي ضد المرأة، كما أن نسبة ورودها إلى هذه المؤسسات هي الأكبر، بينما تفوق أعداد حالات العنف الاقتصادي الأعداد الأخرى من بقية أنواع العنف، في حين لم يتم الاعتراف بالاغتصاب الزوجي بشكل صريح وكامل. والمعنفة زواجياً قد تتعرّض لجميع أشكال العنف أو معظمها في آن واحد، فالعنف هو أي فعل يؤدي إلى الإساءة للمرأة سواء كان لفظياً أو نفسياً أو بدنياً؛ أو تأثير الكثير من تصرفات الزوج على الزوجة على مدى الحياة الزوجية، وعدم قيامه بدوْره كزوج، وتحميلها فوق طاقتها؛ وهو نسبي. أما أكثر أشكال العنف الزواجي الذي تتعرّض له الزوجة هو العنف اللفظي وهو موجود في معظم الحالات، ويليه العنف الجسدي والاقتصادي ثم النفسي ثم الجنسي.

وقد تم استنتاج أن أي سبب يؤثر على زيادة العنف الزواجي ضد المرأة ليس أساساً، ولكن ذلك يرجع إلى الشخص نفسه بطبيعته العنيفة، وأن الأسباب الخفيّة والمستترة إما لحساسيّتها وخجل المعنفات زواجياً من التعبير عنها، أو لعدم اعترافهنّ بها كأسباب لتعنيفهنّ من الأساس؛ بحد ذاتها تُعيق التطور في الأبحاث المعنية بهذا المجال أو في أي موضوع من المواضيع المسكوت عنها، **ومما سبق نستطيع** أن نتبيّن أن هذا الموضوع شديد الأهمية، وينبغي أن نبذل فيه كل الجهود الممكنة، وأن يحظى بكل العناية المتوفرة وكل الاهتمام المُستطاع تقديمه، وينبغى علينا أخذ الدروس والعِبَر التي تُفيد المجتمع والأفراد.

المراجع

١- إبراهيم ف. خربوش وفرزانة رودي- فهيمي وهناء م. إسماعيل وهبة م. ممدوح وياسمين ي. محمد ومي م. توفيق وأمنية ج. الشرقاوي وحسن ن. سلام، "العنف الزوجي في مصر"، (في) مجله موجز السياسات (PRB) www.prb.org)، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

٢- أحمد المجدوب، فادية أبو شهبة، ماجدة عبد الغني، "ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية"، التقرير الأول، "العنف الأسري، منظور اجتماعي وقانوني"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣- أمل محمود السيد محمود الدوة، زينب عبد المحسن درويش، "عَلاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبّل المرأة للعنف الزَّواجي"، كلية التربية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٨.

٤- جمال مشرف أبو العزم الجد، "مواجهة العنف ضد الزوجات في اطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، دراسة مطبقة على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بمحافظة القليوبية، للحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، تخصص مجالات الخدمة الاجتماعية، إشراف: صفاء عبد العظيم محمد، ليلى مصطفى كيلاني، قسم مجالات الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥.

٥- جميلة قادري محمد القرشي، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف الموجه من الأزواج ضد الزوجات، دراسة مقارنة لبعض الحالات اليمنية والمصرية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، إشراف: علياء شكري، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، كلية البنات جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦- الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة.

٧- رولا أحمد مصطفى ياغي، "دوْر المنظمات الأهلية النسائية في الحد من العنف الأسري ضد النساء في قطاع غزة"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية، إشراف: علي ليلة، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

٨- رياض عبد اللطيف حسن، أحمد حسن عواد، "التحليل المكاني للعنف الزوجي ضد الزوجة الموظفة في مدينة الرمادي"، (في) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، كلية التربية للبنات/جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٢.

٩- زينب بوقاع، "العنف ضد المرأة في الجزائر"، د.ن، الجزائر، د.ت.

١٠- سامي الكيلاني، سماح صالح، "دراسة وضع المرأة في محافظة نابلس"، مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين منظمات المجتمع المحلي"، بدعم من الممثلية النمساوية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠.

١١- عمر عبد ربه السبع، "دوْر أجهزة الإعلام والمجتمع المدني في نشر الوعي لمناهضة العنف ضد المرأة"، ١٣ يونيو ٢٠٠٦، العدد: (١٣٤٣٢)، مجتمع مدني، موقع "١٤ أكتوبر"، google online، تم الدخول بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٦، س:١٢.٣٠م، من خلال:
http://www.14october.com/news.aspx?newsno=107922

١٢- فرخندة حسن (إشراف)، "دراسة العنف ضد المرأة في مصر"، ملخص النتائج، المجلس القومي للمرأة، مصر، القاهرة، إبريل ٢٠٠٩. (النسخة المترجمة).

١٣- ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، "نحو آليات لمحاصرة العنف الأسري ضد المرأة"، ورقة سياسات صادرة عن وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، (في إطار مشروع الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية)، ٣٠ يونيو ٢٠١٦، نشر بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٦، موقع ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، google online، تم الدخول بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٦، س:١١.٠٠م، من خلال:
http://www.maatpeace.org/2016/07/نحو-آليات-لمحاصرة-العنف-الأسرى-ضد-المر/

١٤- محمد الجوهري، علياء شكري (محرر)، "مجالات الرعاية الاجتماعية، قضايا نظرية وبحوث ميدانية"، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٦.

ملخّص البحث

أولا: مدخل إلى الإشكالية:

يُعدّ العنف الزواجي أحد صور العنف الموجّه ضد المرأة، كما أنه الأكثر انتشاراً على مستوى العالم، ويتّخذ في مصر عدة صور؛ أهمها: الضرب، الاغتصاب والإساءة اللفظية، علاوة على كثير من مظاهر العنف التي تأخذ صوراً قانونية في حالات الطلاق أو الانفصال، وهناك العديد من الأسباب والعوامل المختلفة المؤدّية إلى هذا النوع من العنف.

وتسعى الدراسة الرّاهنة إلى رصد هذه الصور والوقوف على هذه الأسباب، ولدراسة هذه الإشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات:

١- ما هي خصائص النساء المعنفات عنفاً زواجياً؟

٢- ما هي أهم الأسباب المؤدّية إلى العنف الزواجي؟

٣- ما هي أهم صور ومظاهر هذا العنف؟

ثانيا: الإطار النظري:

اعتمدت هذه الدراسة على اتّجاهَيْن نظريَّيْن هما: اتجاه النوع الاجتماعي، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، حيث يركّز الاتّجاه الأول على مفهوم "فجوة النوع" المسؤول عن العنف، أما الاتّجاه الثاني فيؤكد على مسؤولية المجتمع بنظامه لمواجهة هذا العنف.

ثالثا: الإطار المنهجي:

عيّنة الدراسة: أُجريت هذه الدراسة على عيّنة من النساء المعنفات اللاتي يُعالَجْنَ من العنف الزواجي في بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنيّة بقضايا النساء عامّة؛ ومواجهة العنف ضدّهنّ بشكل خاص.

منهج الدراسة والأدوات المستخدَمة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة؛ من خلال إجراء مقابلات متعمّقة مع النساء المعنفات، كما استخدمت الملاحظة كوسيلة (أداة) ثانوية لملاحظة بعض سلوك النساء ومن يتعامل معهنّ لتأكيد أقوالهنّ.

رابعاً: نتائج الدراسة:

١- تنتمي معظم المعنفات زواجياً في الدّراسة الرّاهنة إلى الطبقة الدنيا والمتوسطة، وهي الشريحة التي تلجأ – في أغلب الأحيان – إلى مؤسسات المجتمع المدني لتلقّي الدعم المادي والمعنوي الذي يساعدهنّ على كسب بعض من حقوقهنّ.

٢- تتمثّل غالبية الأسباب المؤدّية إلى العنف الزواجي في العامل الاقتصادي، حيث يؤدّي الفقر وتدنّي الدخل إلى الشجار بين الزوجين، ويأتي في المرتبة الثانية تدخّل أفراد أسرة الزوجَيْن في الحياة الزوجية، كما يمثّل سوء العَلاقة الزوجية أيضا عاملاً هامّاً في ممارسة العنف الزواجي ضد النساء. **كما تبيّن لنا أن** العنف الزواجي هو نتاج **لموروث ثقافي** تدعمه مؤسسات التنشئة الاجتماعية ضمن ثقافة العيب واعتبار المرأة عارا وعالة على أهلها ويجب تزويجها للتخلص من مسؤوليتها؛ حتى اقتنعت هي نفسها بذلك، بالإضافة إلى دعم ذكورية الرجل ضمن الأسرة الواحدة.

٣- تتعدّد صور العنف الزواجي الممارَس ضدّ النساء؛ وتتمثّل في: الضرب المُبَرّح الذي يؤدّي إلى الإصابات الجسدية، والطّرد من المنزل، وسلب كل ما تحصل عليه المرأة من دخل في حال عملها، والشّتم والسّب أمام الأطفال وباقي أفراد الأسرة.

Abstract

Introduction to The problem:

Marital violence is now considered as a wide world problem, It takes different forms in Egypt starting from; hitting, raping and soon, and there are different causes and factors of this kind of violence.

The current study tries to examine the causes and forms of the marital violence; especially the violence against women, and to examine this Issue; the researcher aims to answer some questions:

1-What are the characteristics of women who are victims of marital violence؟

2- What are the causes of marital violence?

3- What are the forms of marital violence?

Theoretical Framework:

The researcher depended on two approaches: The gender approach, and the social responsibility; that deal with the relationship between men and women. the first focuses on the concept of a "Gender Gap" responsible for violence, while the second emphasizes the responsibility of society to confront this violence.

Methodological procedures:

This study was conducted on a sample of abused wives who suffer from marital violence in some civil society organizations concerned with women's issues in general; and to face violence against them in particular.

Methodology and Tools Used:

The study was based on a case study methodology; through in-depth interviews with abused wives, and the observation was also used as a secondary tool to observe some women's behavior and to deal with them to confirm their statements.

Results:

1- Most of the abused wives in the study belong to the lower and middle classes, which often resort to civil society institutions to receive material and moral support; that helps them to gain some of their rights.

2- The majority of the causes leading to marital violence are the economic factor, where poverty and low income lead to the fights between the spouses. Second, the family members' interference in

marital life, and the bad marital relationship is also an important factor in the marital violence against women.

3- There are numerous forms of marital violence against women: severe beatings leading to physical injuries, expulsion from the home, theft of all income earned by women in the event of their work, and swearing and insulting In front of children and the family.